هل أتاكم حديث الخليج ؟

عبد السلام اليمني

وخز الإبر الإيرانية المسمومة مزّق العراق أمة وتاريخا وحضارة. الجبهات العربية مفتوحة على مصراعيها.

تحرّكت سيارات الإسعاف الإيرانية تحمل مزيدا من الإبر المسمومة صوب لبنان واليمن والبحرين، ثم نقلت براميل الكراهية إلى سورية. الضحكات الإيرانية تتوالى. المآسي العربية تتداعى. الديبلوماسية الأمريكية أنهكتها الفوضى العربية، فتلقفتها ابتسامة تكتيكات الخبث السياسي الإيرانية.

أين العرب؟ بعد البحث والتحرّي وجدناهم ممزقين يتصارعون في وسائل الإعلام.

قناة أكبر من دولة تُسابق الريح في توزيع المآسي العربية، بل وتنشرها بلغات أجنبية، وقنوات تصارعها – كما تقول – من أجل تفكيك إمبراطورية شرّ وافدة لسانها عربي، تدفعها أموال نفطية، هويتها مذهبية تنفجر من مياه الخليج. بريق المال جذّاب.

الحكمة وحدها تمزّق أوراق المراهقة السياسية والتلاعب بالمقدرات والثروات، من أجل نجومية أو تصفية حسابات. الشعوب العربية تنظر إلى منطقة الخليج ملاذا وملجا لتميزها بنعم الاستقرار والأمن والرخاء، حافظت على التماسك والتنمية على رغم هزّات حربي الخليج الأولى والثانية، وحتى في ظل الأطماع التوسعية الإيرانية، وعاصفة «الربيع العربي» التي غمرت الأمل بالإحباط.

لماذا فجّرت قطر منطقة الخليج؟ وما الذي يدفعها إلى المخاطرة حتى تتبنى قضايا عربية وإقليمية ودولية تفوق حجمها وقدراتها البشرية؟ وكيف أصبحت الدوحة مدينة جاذبة لمعارضين ومنظمات من كل حدب وصوب؟

أصابني عجز الإجابة عن هذه التساؤلات، كلما جمعت إجابة سؤال ذابت على حدود قاعدتي العُديد والسيلية الأمريكيتين اللتين تستضيفهما دولة قطر، والسبب أن دول مجلس التعاون جميعها ترتبط بعلاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية.. فكيف يمكن استيعاب الثورة القطرية الإعلامية والسياسية المغضوب عليها خليجيا وعربيا في ظل وجود عسكري أمريكي على أراضيها في شكل أشبه ما يكون بالاحتلال؟

هل سمحت قطر بأن تكون العوبة للسياسة الأمريكية، للضغط على دول الخليج ودول عربية، لتمرير أوراق القلق والفوضى، وتبقى الولايات المتحدة الأمريكية اللاعب الرئيس والمتحكم في مسار الأحداث؟ ولماذا تزامن الرفض القطري للإجماع الخليجي في مؤتمر وزراء خارجية دول مجلس التعاون الأخير مع جهود تُبذل لتحقيق الاتحاد بين دول المجلس؟ وهل نفهم من هذا الموقف القطري أنه يترجم رغبة أمريكية في إجهاض مشروع الاتحاد؟ ولماذا غضت أمريكا الطرف عن مساندة قطر لإيران مالياً من خلال بيع غاز المشروع المشترك بينهما في الأسواق الدولية؟

أمريكا تسمع وترى كل شيء يحدث ويصدر في قطر، وآلاف جنود القوات الأمريكية الجوية والبرية في قاعدتي العُديد والسيلية مرفهون بالسيطرة على ما لا يحتاجون إليه من معلومات، وهذا ليس في قطر فقط، بل في منطقة الخليج في شكل عام، ولكن في قطر نرى غرف عمليات عسكرية وسياسية وإعلامية.. فهل يمكننا القول «فتّش» عن الأمريكيين؟

يمكن أن نستنتج من ثورة هذه الأسئلة أن دول مجلس التعاون تحمّل القيادة القطرية أكثر مما تحتمل، ربما تكون تورطت بالقاعدتين وما تبعهما من تفاصيل معاهدات وأصبح لا حول لها ولا قوة، ومن ثم قد تحتاج إليكم، للوقوف بجانبها أكثر من مقاطعتها.

أقول ربما، وتبقى الحقيقة في ملفات سرّية قد تكشف عنها «ويكيليكس» في يوم ما. ما نشهده اليوم من تمزّق المواقف الخليجية سياسيا واقتصاديا وأمنيا هو نتيجة لتخبطات خمسة عقود، كل دولة تشعر بالخوف وعدم الاطمئنان من جاراتها تلجأ إلى رهن مواقفها ومواردها وأمنها القومي إلى دولة أجنبية من أجل الحماية والدفاع عنها. خدعت الشعوب الخليجية بابتسامات المسكنات، وقطر الأسبوع الماضي أنهت زمناً ضاع في الزمن. ربما تراه الغالبية شراً، لكنني أراه خيراً، وستكون قطر أكبر الخاسرين ليس بسبب سحب السفراء، ولكن لأن الحقائق التاريخية ستكون موجعة، ولا أزال أرى أن هناك تداعيات خطرة ستظهر على السطح، وبيان مجلس الوزراء القطري كان ذكياً خرج من حال الارتباك.

ربما بدأ قطريون فطنوا للب القضية بتعليق حكمة على جدران دواوين متخذي القرار: «رحم الله امْرءاً عرف قدر نفسه». هكذا طبقتها سنغافورة ودخلت العالم الأول، ونسيتها أو تناستها قطر.. فكيف ستكون النتائج ؟

عن «الحياة» اللندنية

العدل أساس الأمن

فهمي هويدي

ما من مسئول يتحدث في مصر الآن إلا ويضع عنوان استعادة الأمن على رأس أولويات خطابه، وهو ما فعله رئيس الوزراء الجديد المهندس إبراهيم محلب في أول حديث وجهه إلى المصريين «الأحد 3/2». وذلك تقدير صحيح لا ريب، لا يستطيع أحد أن يزايد عليه أو يختلف معه. إلا أنني حين وجدت أن رئيس الوزراء احتفظ بوزير الداخلية الحالي في منصبه، رغم أن اسمه يرتبط في الأذهان بأكبر عمليات قتل واعتقال وتعذيب بعد الثورة، أدركت أن مفهوم استعادة الأمن بات يحتاج إلى تحرير وضبط. إذ بدا أن المراد به تشديد القبضة الأمنية والاستمرار في النهج القائم الذي ينتهي بالاحكام المتعسفة. الأمر الذي يعني أن فكرة استتباب الأمن باتت مرتبطة في الرؤية السياسية الراهنة باستمرار القمع. وهو ما دعاني بعد تشكيل الوزارة إلى القول بأنها لا تعني أي تغيير في السياسات على الأقل في المسألة الأمنية، التي لم تتغير فيها حتى الوجوه.

فكرة تعليق استتباب الأمن على استمرار القمع مغلوطة وخطرة. هي مغلوطة لأنها تنبني على اجتماع ضدين ونقيضين. ذلك أن القمع يولد المرارة والخوف. ثم إنها خطرة لأنها تشيع الكراهية وتزرع بذور الثأر التي لا تنبت إلا عنفا. إذ العنف يستدعي مزيدا من العنف، والقمع يعلم الناس دروسا في القمع. لذلك قيل إن كل حكومة تشكل المعارضة التي تستحقها. فإذا اتبعت سياسة التسامح واللين واحترام القانون، فإن أداءها يدفع الناس إلى اتباع النهج ذاته من حيث إنها في هذه الحالة سوف تستخرج من الناس أفضل ما فيهم. وإذا اتبعت سياسة البطش والقهر والظلم، فإنها لن تستخرج من الناس سوى اسوأ ما فيهم. ذلك أنها حين تحكم فإنها تؤدي دورا آخر غير منظور يتمثل في أن أداءها وتحيزاتها تربي الناس وتؤثر في قيمهم وأخلاقهم. وهو ما اختزلته عبارة الإمام علي بن أبي طالب التي قال فيها الناس بأمرائهم أشبه منهم بآبائهم. في التمثل والتلقي والتقليد.

هذه الفكرة صاغها الفيلسوف الفرنسي هلفيتيوس في القرن الثامن عشر حين قال: أن التفاعل بين المجتمع والسلطة ذو اتجاه واحد. فالشعب لا يؤثر في طبيعة السلطة، وانما تؤثر السلطة في خصائص الشعب وأخلاقه. وذهب في ذلك إلى القول بأن السلطة مسئولة عن مساوئ الشعب، كما انها مسئولة عن محاسنه. فالسلطة التي تقدم على الابتزاز ويتمتع اقطابها بامتيازات استثنائية لابد وان تخلف جهازا مرتشيا، والسلطة التي تتعامل مع الشعب بطريقة فاشية، فإن جهازها لابد وأن يكون فاشيا. وتلك التي تنتهك القانون وتتلاعب به، ينبغي ألا تتوقع من الناس ان يحترموا القانون أو يبالوا به.

إن القمع والظلم لا ينتجان أمنا، ووحده العدل الكفيل بذلك. من ثم فإن سفينة الوطن لن يقدر لها أن ترسو على بر الأمن والسلام إلا إذا اهتدت في ذلك بالعدل الذي يطهر النفوس من بذور العنف ونوازع الانتقام والثأر. ولئن قيل ان العدل أساس الملك، فإننا لا نذهب بعيدا إذا قلنا في المشهد الذي نحن بصدده إن العدل أيضا أساس الأمن.

وإذا قال قائل في معرض الرد على ما أدعيه انه لا تسامح مع الإرهاب الذي فعل كذا وكذا، فاغلب الظن أن انفعاله في هذه الحالة خلط عليه الأمور، بحيث لم يدرك المقصود بما أدعو إليه. لأن الاحتكام إلى العدل يعني ان يعاقب المذنب على ما قدمت يداه، وأن يخلى سبيل البريء. وأرجو ألا أكون بحاجة إلى الإشارة إلى ما يقتضيه العدل في معاقبة المذنب لكي يلقى ما يستحقه. كما أرجو ان نتخلى عن ابتذال مصطلح «الإرهاب»، الذي صار عند البعض وصمة تلاحق كل من يعارضنا برأيه وربما كل من لا يعجبنا في مظهره. لأن الاحتكام إلى معايير القانون، ضوابطه كفيل بتبديد أي التباس يثور في هذا الصدد.

أما إذا استعبط أحدهم وأبدى موافقته على الفكرة ثم استدرك قائلا إنه ليس هناك قمع أو ظلم، فإنني أحيله إلى البيان الذي أصدرته في 12 فبراير الماضي 16 منظمة حقوقية مستقلة في مصر. وتضمن ردا مفحما على دعاوى إنكار القمع والظلم التي ترددها المصادر الأمنية وأبواقها الإعلامية. وإذا فاته ذلك فشهادات الضحايا موجودة على الإنترنت. ومن ساوره شك بعد ذلك فليحتكم إلى ضميره حين يقارن بين الحكم بالسجن لمدة 3 سنوات على قناص العيون الذي استهدف الثوار وبين الحكم على طلاب جامعة الأزهر المتظاهرين 17 سنة لكل متهم، وليسأل نفسه بعد ذلك عما إذا كان ذلك من قبيل الظلم أو العدل.

لست في صدد الإدانة أو الاتهام، لكنني فقط أردت أن أنبه إلى أن مسألة استعادة الأمن باتت تحتاج إلى تعريف وتحرير، وأن السياسات الأمنية المتبعة إذا استمرت على النحو الحاصل الآن فإن الاستعادة المنشودة ستصبح هدفا بعيد المنال وسرابا نسمع عنه ولا ندركه.

أذكر أخيرا بقصة خليفة المسلمين عمر بن عبدالعزيز الذي تلقى رسالة من أحد الولاة عبر فيها عن حاجته إلى العون لإصلاح الحصون التي تهدمت في حين أن الخراج قل. فرد عليه قائلا «حصن ديارك بالعدل». وهي عبارة جديرة بأن نستلهمها فيما نحن بصدده بحيث نقول لمن يهمهم الأمر: «أمّنوا دياركم بالعدل».

عن «الشروق» المصرية

ردود فعل تركيا الخافتة على أزمة جزيرة القرم

سونر چاغاپتاي و جيمس جيفري

برجح أن يثير نشر القوات الروسية في شبه جزيرة القرم في أوكرانيا ردود فعلية تركية. فشبه جزيرة القرم تقع على بعد 173 ميلا من خط الأناضول الساحلي، في الجهة المقابلة من البحر الأسود. وهي موطن لمجتمع من التتار الأتراك، الذين تربطهم صلات عرقية ولغوية مع الأتراك الأناضول ويعارضون ضم روسيا المحتمل لشبه الجزيرة. وقد أقامت تركيا علاقات وثيقة مع أوكرانيا – التي تعد منطقة عازلة مفيدة مع الدب في الشمال – منذ استقلالها ولن يروق لها انتهاك سيادة أوكرانيا.

وفي الوقت ذاته، فإن اعتماد تركيا على روسيا للحصول على ما يقرب من نصف وارداتها من الغاز الطبيعي ومخاوف تركيا التاريخية من الروس سوف تخفف من ردود فعل أنقرة على استيلاء موسكو على شبه جزيرة القرم. وفي حال اتخاذ «حلف شمال الأطلسي» إجراء في البحر الأسود، على سبيل المثال، فسوف توازن تركيا بين انتمائها لـ «الناتو» والتزاماتها التعهدية، المتأصلة في «اتفاقية مونترو» من عام 1936، التي تضع قيوداً على وصول القوى غير الساحلية إلى البحر الأسود من خلال المضايق التركية، بما في ذلك مضيق البوسفور. وتستطيع أنقرة أن تتبنى موقفاً في صراع شبه جزيرة القرم على غرار موقفها في عام 2008 عندما قامت روسيا بغزو جورجيا، وهي جار آخر لأنقرة مطل على البحر الأسود، مع ممارسة تركيا للعبة التوازن بين «الناتو» وروسيا. ولن تتجاهل تركيا المعاهدة بأي حال من الأحوال، حيث إنها تمثل أهمية جوهرية لشعور البلاد بأنها قوة عظمى.

جغرافية شبه جزيرة القرم، قضية التتار، وروسيا

تمتد شبه جزيرة القرم على مساحة عشرة آلاف ميلاً مربعاً ويصل تعداد سكانها إلى مليوني نسمة، وهي مرتبطة بالبر الرئيسي من خلال مضيق ضيق على شكل مستنقع. بيد أنها جزيرة منفصلة عن البر الرئيسي في أوكرانيا وروسيا من الناحية الفعلية، وذلك عن طريق بحر آزوف – وهو خليج ممتد من البحر الأسود يبلغ اتساعه حجم الجزيرة ذاتها.

لقد أتاحت الطبيعة الجغرافية الخاصة لشبه جزيرة القرم على حفاظها على هوية منفصلة عن البر الرئيسي في أوراسيا إلى الشمال على مدار معظم تاريخها. وخلال فترة العصور الوسطى، حافظت جنوة على مستعمرات في شبه جزيرة القرم. أما في الفترة قبل بداية العصر الحديث فقد كان سكان شبه جزيرة القرم ينتمون بشكل شبه كامل للعرق التركي ويتحدثون اللغة التترية، مما جعل شبه جزيرة القرم ولاية في الكومنولث تحت حكم الإمبراطورية العثمانية.

ورغم ذلك، فرضت الإمبراطورية الروسية سيطرتها تدريجياً على أقاليم ولاية القرم مع توسعها في حوض البحر الأسود. وفي عام 1774، تخلى العثمانيون عن سيطرتهم على ولاية القرم، التي أصبحت بعد ذلك ولاية مستقلة لكن سرعان ما ابتلعتها الإمبراطورية الروسية. وبعد ذلك رأت روسيا أن شبه جزيرة القرم تمثل منفذاً حيوياً إلى البحار الدافئة، وأنشأت أسطولها في البحر الأسود في ميناء المياه العميقة سيفاستوبول في شبه جزيرة القرم في عام 1783.

وخلال القرون التي أعقبت ذلك، قام قياصرة روسيا بتوطين العديد من الروس في شبه الجزيرة لتوطيد حكمهم. ولكن حتى في ظل ما أدى إليه الاضطهاد الديني والسياسي للتتار من هجرة جماعية، إلا أن 39 في المائة من السكان كانوا من التتار في بداية الحرب العالمية الثانية. وبعد انتهاء الحرب عزز جوزيف ستالين من إضفاء الطابع الروسي على شبه جزيرة القرم من خلال ترحيل السكان التتار بشكل جماعي إلى المناطق الداخلية من الاتحاد السوفيتي، إلى جانب جماعات مستهدفة أخرى، بزعم أنهم كانوا يتعاونون مع ألمانيا النازية.

وفي عام 1954، قام خليفة ستالين، نيكيتا خروتشوف بنقل القرم من الجمهورية الاشتراكية السوفيتية الروسية إلى الجمهورية الاشتراكية السوفيتية الأوكرانية «كهدية» لأوكرانيا. ونظراً للأهمية الاستراتيجية لشبه جزيرة القرم من وجهة نظر موسكو، لم يُسمح للتتار حتى في ذلك الحين بالعودة إلى ديارهم، على الرغم من أن جنسيات أخرى تم ترحيلها من قبل ستالين – قد تم توطينها في النهاية في ديارها. وفي مؤشر آخر على الأهمية الاستراتيجية لشبه جزيرة القرم بالنسبة لموسكو، حافظت روسيا على تواجدها العسكري في شبه الجزيرة. ومؤخراً في عام 2010، وقعت روسيا وأوكرانيا معاهدة لتأجير ميناء سيفاستوبول في شبه جزيرة القرم لموسكو من أجل استخدامه من قبل الأسطول الروسي حتى عام 2042.

ومنذ انهيار الشيوعية عاد العديد من التتار إلى شبه جزيرة القرم. ووفقاً لأحدث إحصاء رسمي أوكراني لعدد السكان من عام 2001، يشكل التتار ما يزيد عن 11 بالمائة من سكان شبه جزيرة القرم، ووفقاً للإحصاء ذاته، يشكل الروس والأوكرانيون 59 و24 في المائة من سكان شبه جزيرة القرم على التوالي.

ويعارض التتار بشدة عودة الحكم الروسي إلى شبه جزيرة القرم. وعقب الإطاحة بالزعيم الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش في 22 فبراير، شارك العديد من التتار في مسيرات مناهضة لروسيا في شبه جزيرة القرم، التي تعد حصناً للموالين لروسيا. وفي 26 فبراير، قتل اثنان من التتار وجرح خمس وثلاثون آخرين في تلك المسيرات.

شتات القرم في تركيا

يتركز الشتات الكبير لتتار شبه جزيرة القرم في تركيا – الذين يبلغ عددهم الملايين من الناس – في بعض المحافظات من بينها إسكي شهير وأنقرة وقونية، إلى جانب أماكن أخرى في وسط تركيا. وليس هناك شك في أن قتل التتار في شبه جزيرة القرم سوف يثير حفيظة أخوانهم التتار في تركيا، الأمر الذي سيسفر عن قيام ضغط على حكومة أنقرة للاعتراض على بسط سيطرة روسيا على شبه جزيرة القرم. وفي الوقت ذاته، وبينما يتبنى العديد من التتار في تركيا وجهة نظر علمانية في السياسات ويغلب عليهم دعم «حزب الشعب الجمهوري» المعارض، إلا أن قضية أوكرانيا قد تكون عاملاً معقداً للأمور بالنسبة لحكومة «حزب العدالة والتنمية» الحاكم في ظل استعداد البلاد لإجراء انتخابات على الصعيد الوطني في 30 مارس لاختيار الحكومة المحلية.

اعتماد تركيا على روسيا في مجال الطاقة، ووجهات نظر تركية حول روسيا

تستورد تركيا نحو 55 في المائة من احتياجاتها من الغاز الطبيعي و12 في المائة من احتياجاتها من النفط من روسيا، كما أنها توجهت مندفعة إلى روسيا للحصول على مساعدتها على بناء أول محطة نووية لها. وقد شكل الاعتماد على هذه الموارد سياسة أنقرة الخارجية تجاه موسكو، مما عمل على التخفيف من حدة إحباط تركيا تجاه السياسة الروسية. على سبيل المثال، يُعرف عن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أسلوبه المتقلب في السياسة الخارجية، حيث غالبا ما يوجه الانتقادات إلى رؤساء الحكومات الأجنبية على الملأ. ورغم ذلك فإن أردوغان يتحدث بحذر عندما يتعلق الأمر بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين. ومن الأمثلة على ذلك سياسة تركيا في سوريا. فرغم أن روسيا أعاقت اتخاذ إجراء دولي ضد نظام بشار الأسد في دمشق، الأمر الذي قوض بشدة من سياسة أنقرة لمساعدة معارضي الأسد، إلا أن أردوغان ابتعد عن إثارة المشاكل مع بوتين، حيث يعلم أن نمو بلاده الاقتصادي وحظوظه السياسية تعتمد على قدرته على الحفاظ على إمدادات النفط والغاز المنتظمة من روسيا. وأخيراً، تزاول تركيا الكثير من الأعمال غير المرتبطة بالطاقة مع روسيا، وتتراوح هذه من التدفق الكبير للسياح الروس وإلى الاستثمارات والصادرات والإنشاءات التركية وصفقات العقود الأخرى التي تشمل روسيا.

وفيما يتجاوز مسألة الطاقة، تعاني أنقرة من تردد تاريخي متجذر لمواجهة الروس. فبين عامي 1568، عندما تصادم العثمانيون والروس للمرة الأولى، ونهاية الإمبراطورية الروسية في عام 1917، خاض الأتراك والروس سبعة عشر حرباً على الأقل. وكانت روسيا في كل مواجهة هي المحرض والمنتصر. وفي ضوء معاناة الأتراك على يد الروس على مدار قرون، تكوّن لديهم خوف متجذر من الروس. ولهذا السبب سعت تركيا إلى نيل عضوية «حلف شمال الأطلسي» فضلاً عن حماية الولايات المتحدة عندما طالب ستالين بأراض من تركيا وعلى قاعدة في مضيق البوسفور في عام 1945. وهذا الخوف من الروس جعل تركيا أحد حلفاء «الحرب الباردة» الأكثر التزاماً تجاه الولايات المتحدة. وذلك الخوف ذاته هو الذي سيجعل تركيا الآن تتردد في مواجهة موسكو في شبه جزيرة القرم.

وجهات النظر التركية حول البحر الأسود

ثمة عامل ثالث من شأنه أن يخفف من حدة السياسة التركية تجاه موسكو في شبه جزيرة القرم، وهو رؤية أنقرة الثابتة للملاحة في البحر الأسود، الواردة في «اتفاقية مونترو» لعام 1936. وكما ذكر بالفعل، تضع هذه المعاهدة قيوداً على الحقوق الملاحية للأساطيل الخاصة بالدول غير الساحلية في البحر. وعلى عكس معاهدات ما بعد الحرب العالمية الأولى، التي قيّدت سيطرة تركيا على المضايق التركية، فإن معاهدة 1936 منحت تركيا بعض المزايا، حيث أتاحت لها عسكرة المضايق وإدارة الحركة الملاحية إلى داخل المضايق وخارجها. ويبلغ حد الوزن المسموح به للدول غير الساحلية للإبحار في البحر الأسود قدراً ضئيلاً لا يتجاوز 15000 طن، مما يحدّ من تواجد قوات بحرية إلى سفينتين أو ثلاث سفن حربية. وإذا ما حاولت الولايات المتحدة أو حلف «الناتو» تسيير دوريات بشكل نشط ومتكرر في البحر الأسود لردع السياسات الروسية، فإن التطبيق القوي لـ «اتفاقية مونترو» من جانب أنقرة سوف يكون له تأثير على مرونة تلك العمليات.

سياسة تركيا تجاه شبه جزيرة القرم يُرجح أن تكون على غرار سياستها في جورجيا

خلال أزمة جورجيا عام 2008، كان هناك تأثير لجميع هذه العوامل. وقد أدركت أنقرة أن جزءاً من دوافع روسيا لغزو جورجيا كان يتمثل في وضع قيود على المنافسة من جانب شحنات الغاز والنفط من أذربيجان وغيرها من دول بحر قزوين إلى تركيا ومنها إلى العالم الخارجي عبر جورجيا. غير أن المخاوف بشأن القدرات الانتقامية لروسيا، لاسيّما من حيث مبيعات الغاز، وما رأته تركيا على أنه سلوك متهور من جانب الرئيس الجورجي خفّف من ردود الفعل التركية. وقد سهّلت تركيا، مع بعض التردد، من التحركات البحرية والجوية الأمريكية في البحر الأسود ومنطقة القوقاز، لكنها أوضحت أنها تريد التنسيق التام مقدماً ولا تريد أن تنجر إلى مواجهة مع موسكو.

اقتراحات للسياسة الأمريكية

إن مناورة بوتين في أوكرانيا سوف تلمس وتراً ثقافياً وتاريخياً حساساً ربكز على شبه جزيرة القرم. لكنه إذا تحرك لتحييد أو الهيمنة على جميع أنحاء أوكرانيا، فسوف تصبح تركيا في وضع غير مريح. فطالما ظلت أوكرانيا تمثل حاجزاً وسيطاً بين روسيا وتركيا – باستثناء بعض المناطق الثانوية التابعة لروسيا على البحر الأسود من روستوف إلى سوتشي – منذ عام 1991. وإذا لم تستطع أوكرانيا الحفاظ على استقلالها التام، فإن تركيا سوف تواجه روسيا من ناحية الشمال – في الوقت الذي تبدو هذه الأخيرة مشابهة أكثر وأكثر لسلفها القيصري، مع سجل زاخر بحالات العدوان الناجح على البحر الأسود، أولها ضد جورجيا، ثم ضد أوكرانيا. ويأتي كل هذا في وقت يتسم فيه الوضع في جنوب تركيا بعدم الاستقرار إلى حد كبير. وبشكل طبيعي، تدعو هذه العوامل إلى قيام مشاورات تركية أكثر قرباً مع الولايات المتحدة وأكثر اعتماداً عليها. لكن في ظل رئاسة أردوغان للحكومة التركية، فإن التوقيتات ليست طبيعية. إن رؤيته للديمقراطية تشبه إلى حد مزعج رؤية بوتين، الذي يحافظ معه أردوغان على علاقة طيبة. وعلاوة على ذلك، وهو الأمر الأكثر خطورة، يشارك كليهما الشعور بالنقص في مقابل «الغرب» الذي ربما يتجاهل أمجادهما الماضية الفريدة وإمكاناتهما العالمية الملحوظة. وباختصار، بينما ينبغي على الولايات المتحدة إجراء مشاورات عن قرب مع تركيا، كحليف و«ممر» لإيصال قوتها إلى البحر الأسود، لا بد لواشنطن أن تدرك أيضاً إلى أي مدى يمكن لأردوغان غريب الأطوار أن يفكر بشأن روسيا لأسباب أيديولوجية وتاريخية واستراتيجية فضلاً عن أسباب تتعلق بالطاقة.

عن «معهد واشنطن».. وسونر چاغاپتاي هو زميل «باير فاميلي» ومدير برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن. و مؤلف كتاب «صعود تركيا: أول قوة مسلمة في القرن الحادي والعشرين». وجيمس إيف. جيفري هو سفير الولايات المتحدة السابق لدى تركيا